في وقت عده البعض قفزا على الديمقراطية

حظر التجوال يدخل سقف المطالب ومتظاهرون يطالبون برفعه

مجموعة من أصحاب المحال التجارية في شارع المتنبي وسوق الغزل فكروا مازحين بالبحث عن محامي لإقامة دعوى قضائية ضد موقع التواصل الاجتماعي "الفيس بوك" الذي كان المحرك الأساسي لتظاهرات الجمعتين الماضيتين واللتين تسببتا بفرض حظر تجوال كأجراء لحماية المتظاهرين -حسب مبررات القوات الأمنية- ما أدى إلى إيقاف الكثير من الأعمال في بغداد.
فقد تفاجأ أهالي بغداد قبل حلول منتصف ليلة جمعة ٢٥ شباط الماضية بأقل من ساعة فرض حظر للتجوال على السيارات والدرجات النارية والهوائية والسماح للمشاة فقط من الساعة ١٢ ليلا والى إشعار آخر، مبررين ذلك بوجود مخططات تستهدف المتظاهرين، وتكرر الأمر نفسه في تظاهرات الجمعة الأخيرة رغم خفة حدة المخاوف من حدوث هجمات إرهابية ضد المتجمعين في ساحة التحرير.

وائل نعمة

تحذيرات أعقبها حظر تجوال مفاجئ

فقد أعلنت السلطات الأمنية فرض حظر التجول في غالبية المدن العراقية تحسبا لوقوع أعمال عنف قد ترافق المظاهرات للمطالبة بتحسين الخدمات وإنهاء المعاناة جراء تفشي البطالة والفساد.
وأعلنت قيادات العمليات العسكرية في كل من بغداد والبصرة وصلاح الدين وبعقوبة وكركوك والأنبار فرض حظر التجول بالنسبة لجميع المركبات في إطار خطط أمنية ترافق انطلاق مظاهرات في المدن العراقية.
الجدير بالذكر أن عمليات بغداد كانت قد صرحت في أكثر من مناسبة بأنها لن تقوم بفرض حظر التجوال يوم الجمعة، ولكنها عادت وقررت تطبيقه قبل نصف ساعة من ليلة الجمعة، لأسباب أمنية -على حد وصفها-.
يشار إلى أن رئيس الوزراء نوري المالكي نصح العراقيين بعدم المشاركة في احتجاجات "يوم الغضب" محذرا من احتمال وقوع أعمال عنف على أيدي عناصر من القاعدة أو حزب البعث المحظور.
وأكد المالكي حق العراقيين في الاحتجاج السلمي لكنه قال إن لديه دليلا على أن مسلحين وبعثيين يعتزمون انتهاز فرصة المظاهرات لتحقيق أغراضهم الخاصة.
ونصحت وزارة الداخلية أيضاً المحتجين في بيان بتوخي الحذر من أي مجموعات ترتدي زي الشرطة أو الجيش وتندس وسط المتظاهرين وتحرضهم على الشغب أو ارتكاب أعمال عنف، ويبدو أن هذه النصائح تكلت بحظر التجوال.

نواب لـ(المدى): الحكومة تخشى التظاهرات.. والإجراءات مبالغ فيها

وشدد الكناني في حديث خص به (المدى) على ان إجراءات حماية المتظاهرين لا تتم عن طريق فرض حظر تجوال شامل، وإنما بحماية مكان التظاهرة وتفتيش الداخلين إليها بدقة، سيما أن مكان التجمع معلوم للجميع، لافتا إلى أن الإجراءات التي سبقت التظاهرات كان مبالغ فيها وغير منطقية ويبدو أن الهدف منها هو تقليص حجم المتظاهرين.
وكشف الكناني وهو عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب أن فرض حظر التجوال هو من اختصاص السلطة التنفيذية، لكن البرلمان سوف يحقق فيما لو كانت الإجراءات الأمنية وقفت بالضد من حرية التعبير المكفولة دستوريا أم كانت لها مبررات أمنية، وسوف يوجه مجلس النواب بمسائلة القوات الأمنية لو ثبت تعمدهم تقليص حجم التظاهرة.

استجواب ومساءلة القادة الأمنيين

من جانبه أوضح عضو التحالف الكردستاني شوان محمد طه أن البرلمانيين وبشكل عام يؤيدون التظاهرات السلمية وأنها حق مكفول لكل عراقي.
واكد طه في اتصال هاتفي أجرته (المدى) أن البرلمان يفرض شروطاً على التظاهرات في أن تكون سلمية ويحافظ المتظاهرون على الممتلكات العامة وعدم الاعتداء على مؤسسات الدولة، لافتا إلى أن مطالب المتظاهرين كانت مشروعية ومعقولة ويجب أن تلبى بأسرع وقت.
وأشار طه وهو عضو لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب إلى أن الأخير سوف يبحث في المعلومات التي وردت له بخصوص الخروقات التي طالت بعض المتظاهرين وعدداً من الصحفيين ووسائل الاعلام سيما في بغداد والبصرة وسيتم استجواب ومساءلة القادة الأمنيين عن الإجراءات الأمنية وفرض حظر التجوال فيما لو كان جاء بالفعل لحماية المتظاهرين حسب قول الجهات الأمنية.

الجمعة كانت سلمية

فيما شدد النائب المستقل صباح الساعدي على أن فرض حظر التجوال ليس المراد منه حماية المتظاهرين وإنما لمنعهم من الوصول إلى ساحة التحرير.
وأكد الساعدي لـ"المدى" أن طبيعية التظاهرات وخاصة الجمعة الأخيرة كانت سلمية وأكثر تنظيماً من التظاهرة التي سبقتها، لافتا إلى أن الحكومة تحاول تضييق الخناق على المتظاهرين.
وكشف النائب المستقل على وجود مطالبات بدأت ترتفع تحت قبة البرلمان لمساءلة القائد العام لقوات المسلحة عن الدماء التي سالت خلال التظاهرات والاعتداء الذي تعرض له الإعلاميون، والإجراءات الأمنية التي رافقت التظاهرات المطلبية الشرعية.

القفز على الديمقراطية

وفي الوقت نفسه اعتبر النائب طلال الزوبعي أن فرض حظر التجوال هو قفز على الديمقراطية وسلب حريات المواطنين.
وأكد الزوبعي وهو عضو القائمة العراقية في اتصال مع (المدى) أن البرلمانيين يجب أن يوقفوا الإجراءات التعسفية التي تطول المتظاهرين والمواطنين بشكل عام خاصة في قضية تطبيق حظر التجوال، والحفاظ على حرية التعبير السلمي والحضاري التي كفلها الدستور، مشددا على أهمية استجواب القادة الأمنيين عن الإجراءات الأمنية التي جاءت بالضد من مصلحة المواطن.
وأشار الزوبعي إلى أن جلسة البرلمان القادمة سوف تخصص بالكامل لدراسة وضع المتظاهرين والبحث في تلبية متطلباتهم، ومناقشة الإجراءات التعسفية التي تعرضوا لها سيما في منطقة أبو غريب التي يعدها النائب أكثر المناطق في بغداد تعرضا للخروقات والتعسف.
بينما اعتقد النائب حبيب الطرفي أن الجهات الأمنية تتحسب للأسوء في فرضها لحظر التجوال في العاصمة وبعض المحافظات الأخرى.
ونوه الطرفي وهو النائب عن التحالف الوطني لـ"المدى" إلى أن التظاهرات هو حق مشروع، متخوفا في الوقت نفسه من وجود بعض المندسين والمخربين والعابثين بالممتلكات العامة الذين يحاولن حرف مسار التظاهرة السلمية.
الطرفي يشير إلى انه يتابع مطالبات المتظاهرين في المحافظات، وان الوضع يختلف هناك حيث حظر التجوال ليس شاملا لكل أحياء ومناطق المحافظة، مؤكدا أن البلاد مازالت في تحد مع الإرهاب ويمكن أن تتعرض التظاهرات إلى عمليات إرهابية.

المبالغة في تطبيق حظر التجوال

أما الخبير القانوني طارق حرب فقد أكد أن السلطة التنفيذية لها الحق في تطبيق حظر التجوال متى ما وجدت الأمر ضرورياً.
وأشار حرب في اتصال مع (المدى) إلى أن فرض حظر التجوال ليس بالأمر الجديد فان الحكومات المتعاقبة دأبت منذ اكثر من ثمان سنوات على تطبيقه، مؤكدا ان هذا الحق لايجوز الافراط والمبالغة به، لان فرض التجوال قد عاق اعمال عدد من اصحاب المحال التجارية واوقف اسواق المتنبي والغزل.
واوضح الخبير القانوني انه كان من الافضل ان تقوم القوات الامنية بفرض حظر التجوال بمركز المدينة فقط او مايسمى ببغداد (دي سي) المذكورة في الدستور والتي تمتد من باب المعظم الى ساحة كهرمانة، ومن دجلة الى شارع فلسطين.
كما وشدد فاضل على ان حظر التجوال الاخير اعطى مؤشرا سلبيا بان الحكومة تخشى التظاهرات وتخاف من التجمعات وتمنعهم من الوصول إلى ساحة التحرير.
بالمقابل أوضح الناشط المدني محمد السلامي أن من حق المواطن دستوريا أن يتظاهر بشكل سلمي وان تقدم الجهات الأمنية التسهيلات لوصوله إلى مكان التظاهرات وليس العكس.
وشدد السلامي وهو عضو الجمعية الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان على أن إقامة التظاهرات تركت سائبة ولم تنظم بقانون كما أشار الدستور، وان إغلاق الطريق أمام المتظاهرين هو امر سياسي وليس امنيا، لانها كانت محاولات لتقليص عدد المتظاهرين -على حد وصف السلامي-
وكرر الناشط المدني اعتقاده بان قطع الجسور والشوارع إجراء سياسي وعسكري لا يتناسب مع التحركات المدنية التي يقوم بها المواطن دفاعا عن حقوقه ومطالبا بإصلاح الأوضاع، مشبها قطع الطرق وفرض حظر التجوال بحالات الحروب أو الكوارث الطبيعة، والتي لا يجدها مبررة سيما أن التظاهرات كانت سلمية.
كما ويشدد السلامي على أن فرض حظر التجوال والإجراءات الأمنية المبالغة فيها تؤكد أن الحكومة تخرق القانون والدستور وتنتهك حرية التعبير، وتدل على وجود فردانية في اتخاذ القرارات، لافتا إلى أن الكثير من المنظمات الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان أمثال "هيومن رايتس وتش" قد أوصلت رسائل إلى الحكومة العراقية وأبدت امتعاضها لقمع التظاهرات.

مؤشرات سلبية

فيما تمنى المحلل السياسي حميد فاضل أن تكون نية الجهات الأمنية وراء فرض حظر التجوال هو لحماية سلامة المتظاهرين وليس التضييق عليهم.
وأكد فاضل وهو أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد أن تطبيق حظر التجوال في تظاهرات الجمعة الاخيرة كان غير مبرر سيما أنها كانت هادئة وسلمية، ولم تسبقها إشارات على وجود مخططات لاستهداف المتظاهرين، كما قيل في تظاهرات الجمعة الأولى.
وأشار الاكاديمي إلى أن المبرر الوحيد لحظر التجوال هو الخوف من اتساع عدد المتظاهرين والزاحفين إلى ساحة التحرير، موضحا "كان من الأفضل أن تهتم الحكومة بالاستجابة إلى طلبات المتظاهرين و الإصلاحات سيما أنها وعدت بمئة يوم من الإصلاح".

مراقبة دولية للتظاهرات

الجدير بالذكر ان أجهزة الأمم المتحدّة المعنية بحقوق الانسان تراقب عن كثب ممارسات الحكومة العراقية ضد المتظاهرين الذين انطلقوا في تظاهراتهم ضد الظلم والفساد في مختلف المدن. وأدانت المفوضة السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدّة، السيدة نافي بيلاي، استخدام القوة ضد المتظاهرين من قبل قوات الأمن وغيرها من القوات الحكومية. وقالت في بيان صدر في الجمعة ٢٠١١/٢/١٨ أنها تدين ردّ الفعل غير القانوني، المفرط والمتحامل ضد المطالب المشروعة للمتظاهرين.
وأعربت السيدة بيلاي في تصريحات صحفية عن أسفها العميق لوفاة عدد والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان، واعتبرت أن تعرض الأطباء والموظفين الطبيين الذين يحضرون إلى التظاهرات هو عمل شديد الفظاعة.كما أكدّت أن ارتداء مسؤولي الأمن لملابس مدنية في تصدّيها للمتظاهرين أمرٌ مقلق للغاية".

منع وصول المتظاهرين

يشار إلى أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية بفرض حظر التجوال في أيام الجمعة وفرض تشديدات على حركة المواطنين ومنع حركة العجلات والدراجات استطاعت أن تخفض عدد المحتجين الذين خرجوا في بغداد وعدد من المحافظات ضمن تظاهرات حملت اسم "جمعة الكرامة" بعد أن كانت تظاهرات اكبر عمت البلاد الأسبوع الماضي وحملت اسم "جمعة الغضب" الجمعة الأخيرة طالبوا برفع حظر التجوال واصبح من ضمن مطالبهم التي نادوا بها في ساحة التحرير.

حصيلة التظاهرات

ومن جانب آخر أن السلطات العراقية أحاطت منطقة التظاهر في "ساحة التحرير" بالمئات من قوات مكافحة الشغب، فيما لم تسمح إلا بمنفذين فقط لعبور المشاركين الذين أمهلتهم إلى الساعة الثانية بعد الظهر للبقاء في منطقة التظاهر فيما أغلقت الجسور القريبة للمنطقة منعا لتدفق المتظاهرين. كما أنها لم توافق على منح رخص إلا لخمس من التظاهرات.
والجدير بالذكر أن التظاهرات في العراق على خلاف الانتفاضات التي جرت مؤخرا في أنحاء العالم العربي، حيث لا يطالب المحتجون في العراق بالإطاحة بحكومة المالكي الائتلافية التي تولت المسؤولية في كانون الأول.
وبدلا من ذلك يطالب المحتجون بوضع حد للفساد وتغيير المسؤولين المحليين وحل مشكلة نقص السلع الغذائية مثل السكر والطاقة الكهربائية وغيرها من الاحتياجات الأساسية في بلد مازال يحاول النهوض بعد ثمانية أعوام من الغزو الذي قادته الولايات المتحدة.
وقالت صفحة على موقع يحمل اسم "فيسبوك بغداد" جذبت أكثر من ثلاثة آلاف مؤيد أن ٢٥ فبراير شباط هو يوم الغضب العراقي من أجل التغيير وإنهاء الفساد والطائفية في العراق.
ودعا عضو آخر في صفحة على موقع فيسبوك جذبت أكثر من ثلاثة آلاف مؤيد العراقيين للمشاركة في الاحتجاجات السلمية من أجل تحسين الخدمات.
وخرجت احتجاجات في بغداد والبصرة وكركوك والسليمانية ومدن عراقية أخرى وأدت بعضها إلى اشتباكات بين المحتجين وقوات الأمن وقتل البعض وأصيب عشرات آخرون.
وألهمت الانتفاضتان الشعبيتان اللتان قادتا للإطاحة بالرئيسين التونسي زين العابدين بن علي والمصري حسني مبارك الشبان العراقيين.
يشار إلى إن حصيلة التظاهرات كانت جرح ٤ صحافيين إثر تعرضهم للضرب من قبل قوات الأمن التي عملت عن منع المحتجين من التجمع امام مبنى الحكومة المحلية عبر نشر عشرات نقاط التفتيش والحواجز، فيما دان الإعلاميون العراقيون" الاعتداءات غير المبررة على الإعلاميين في البصرة "وطالبت الأجهزة الأمنية بـ"احترام الأسرة الإعلامية وتقدير التضحيات التي قدمتها في بناء الديمقراطية".
وفي محافظة الديوانية انتهت التظاهرة السلمية التي شارك فيها المئات للمطالبة بتوفير الخدمات وفرص العمل ومحاسبة المفسدين، بتشكيل وفد التقى المحافظ سالم حسين علوان لبحث المطالب التي تتعلق بـ"البطالة وتوفير فرص العمل للعاطلين وخاصة الشباب وزيادة رواتب المتقاعدين، وإعادة النظر في الرواتب التقاعدية التي خصصت لأعضاء المجالس المحلية والتي يمكن أن تخصص بدلا من ذلك للخريجين والعوائل الفقيرة، بالإضافة إلى المطالبة بمكافحة الفساد المستشري بين دوائر الدولة والكثير من المسؤولين".
وفي محافظة بابل تظاهر العشرات من أبناء مدينة الحلة أمام مجلس المحافظة للمطالبة بإقالة مجلس المحافظة وتحسين الخدمات واحترام حقوق المواطن والحريات العامة وتوزيع مفردات البطاقة التموينية بصورة كاملة.
وحمل المتظاهرون شعارات تطالب بتنفيذ الوعود التي قطعها لهم أعضاء مجلس المحافظة بالاستقالة في حالة عدم القدرة على تنفيذ مطالب المتظاهرين في يوم الجمعة الماضي.

جلسة مجلس النواب القادمة ستشهد مناقشة حماية الدستور للحريات العامة

من المتظاهرين وجرح آخرين. وقالت أنها تشعر بالقلق بشكل خاص من الهجمات التي تشنها قوات الأمن، مؤكدّة "إن طبيعة ونطاق انتهاكات حقوق الإنسان التي تجري في عدة بلدان في منطقة الشرق الأوسط ومنها، العراق، ضدّ أولئك الذين يتظاهرون سلميا مطالبين بحقوقهم وحرّياتهم الأساسية، يبعث على القلق".
وأشارت إلى تلقيها تقارير عن قتل المتظاهرين المسالمين، والاعتقالات التعسفية والاحتجاز وما يليه من التعذيب والاختفاء القسري والتعسفي، وقمع حرية التعبير عن طريق حظر التظاهرات، وكذلك إغلاق أو فرض قيود على وسائل الإعلام وعلى الوصول إلى الإنترنت.
واستهجنت المفوضة السامية الهجمات التي تستهدف الصحفيين وشهدت مقتل نحو عشرة وإصابة العشرات.
ويشير شهود عيان إلى أن القوات الأمنية أرجعت عدداً من المتظاهرين المتوجهين إلى ساحة التحرير، حيث قاموا بمنع المتظاهرين بعبور ساحة الطيران وساحة كهرمانة ودفعتهم الى الخلف بعيدا عن مكان تجمع المتظاهرين ثم قامت بالتعدي عليهم بالضرب.
من جانب اخر يشير اهالي بغداد الى ان فرض حظر التجوال جعل المدينة تدخل في شلل كامل وتعطلت كل المصالح، حيث لم يكن يعتقد الكثير من اصحاب المحال التجارية واصحاب سيارات الاجرة يتوقعون ان يضطروا للبقاء في البيت جمعتين على التوالي بدل الذهاب إلى سوق والعمل في الشارع.
ويقول عدد من المواطنين عندما انقضت تظاهرات ٢٥ شباط الماضي ظننا ان الأمر انتهى وستعود الحياة إلى طبيعتها في الشارع خاصة أيام الجمعة لكننا فوجئنا بالأنباء التي أكدت فرض حظر للتجوال على مدينة بغداد من جديد".
ويؤكد ابو محمد صاحب (بسطية) في الباب الشرقي لنه من غير المعقول ان يستمر قطع ارزاق العاملين في بغداد من خلال فرض حظر التجوال، مشيرا نحن العاملين في يوم الجمعة في الباب الشرقي وسوق الغزل سوف نخرج بتظاهرة ضد الحكومة ايضا ان لم يكفوا عن فرض حضر التجوال لأننا نستحق ان نحصل على أرزاقنا.
والجدير بالذكر أن المتظاهرين في